استراتيجي يقوم على جعل أولويات كل دولة متباعدة، ان لم تكن متنافرة مع أولويات الدولة الأخرى؛ بحيث يصعب دخولها موحدة في هذا الصراع، فضلاً عن الاستفادة من تباين العقائد العسكرية لجيوشها؛ الأمر الذي توضحه اهتمامات العراق حالياً بحربه الدائرة مع ايران، واهتمام دول أخرى بمصادر خطر مفترض على الخليج. وتقوم الوسيلة الثانية، والأهم على امتلاك السلاح النووي، الذي تدل الوقائع على نجاح اسرائيل في تصنيعه وفي توفير وسائل استخدامه واطلاقه (طائرات كفير وفانتوم وصواريخ أريحا التي يبلغ مداها ٤٨٠ كليومتراً، والمصنوعة بمساعدة فرنسية، والسعي للحصول على صواريخ بيرشنغ الأميركية) بحيث تلعب اسرائيل دور «الشرطي النووي للمنطقة»، على حد تعبير صحيفة عل همشمار[٢٨]. ان مثل هذه الوسيلة لكسب التفوق النوعي، لا تهدف، كما هو واضح، الى ضمان عدم تعرض اسرائيل لهجوم بل الى ضمان الابقاء على هيمنة اسرائيلية على المنطقة، بحيث تؤخذ «المصالح الاسرائيلية ــ الأميركية» بعين الاعتبار في رسم السياسات العربية. وهذا المنطق الابتزازي واضح من تصريح البروفسور شلومو أهارونسون، أحد الداعين لتطوير قنبلة هيدروجينية، «لادخال الرعب في نفوس معسكر العرب... فعلى العرب أن يعرفوا أننا حددنا مائة هدف حيوي سيؤدي تدميرها الى تغيير كامل لخارطة المنطقة»[٢٩].

وأخيراً، هناك وسيلة ثالثة وفعالة توضح، في الوقت ذاته، الترابط بين أهداف الولايات المتحدة من تسليح البلدان العربية، والوجهة الاسرائيلية لضمان تفوقها النوعي. بحيث تتحقق الفكرة الاسرائيلية ــ الأميركية: أن الوصول الى اجماع استراتيجي يمر عبر اقتناع العرب بأن لا مجال لأي خيار عسكري ضد اسرائيل، وان الاجماع الاستراتيجي يمكن أن يتحقق مع اسرائيل لمواجهة عدو مشترك، لالكي يكون اجماعاً ضد اسرائيل نفسها. تتمثل هذه الوسيلة في الشروط التي ترتبط بالتسليح العربي، وما أبرزته، على سبيل المثال معركة الحصول على الأواكس، من دون دخول في تفاصيلها. ويكفي أن نشير هنا الى ثلاثة أمثلة، لتبيان أن الأمر لا يتعلق فقط بلوبي صهيوني يضغط على الادارة الأميركية، قدر ما يتعلق بتفاهم مشترك حول وجهة التسليح. المثال الأول يتعلق بالقيود على استخدام شاشات الرادار الأردني في مناطق غربي الأردن، بما يمنع الأخيرة من تتبع الطلعات الجوية الاسرائيلية الواطئة، وباشتراط الادارة الأميركية تثبيت شبكة صواريخ هوك شرقي عمان[٣٠]. والمثال الثاني حول شروط تزويد العربية السعودية بطائرات ف ــ ١٥، حيث حُظر وضعها في قاعدة تبوك الشمالية واشترطت الادارة الأميركية استخدامها فقط في قواعد خميس مشيط قرب الحدود اليمنية، وفي الظهران المطلة على الخليج وفي الطائف قرب مكة[٣١]. والمثال الثالث حول الاجراءات المهدئة لاسرائيل في مقابل تمرير صفقة الأواكس «وافق ريغان على منح اسرائيل قروضاً بقيمة ٦٠٠ مليون دولار لتمويل شراء عشر طائرات اضافية من طراز ف ــ ١٥. كما يعتزم بيع اسرائيل معدات معقدة تنسق عمل القوات وتضاعف فاعليتها، ومعدات الكترونية يمكن أن تشل عمل الأواكس السعودية. وليس هذا مجرد هدية ترضية؛ اذ يريد وزير الخارجية ألكسندر هيغ تقوية اسرائيل، بما يتجاوز حاجاتها الدفاعية، لكي تتصرف كقوة ردع بوجه آية مغامرة في المستقبل من جانب السوفيات، أو الليبيين، أو السوريين أو أي نظام